التوقفات الفقهية عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

دراسة تأصيلية تطبيقية

ظافر هاشم مهدي*

ملخص البحث

يتضمن هذا البحث مسألة (التوقف عن الفتوى) عند الإمام أحمد بن حنبل (رحمه الله) المتوفى سنة (٢٤١ هـ) وذلك من خلال دراسة الباحث للتوقف عن الفتيا . (التوقفات الفقهية عند الإمام أحمد دراسة تأصيلية تطبيقية) وأهميته في الوقت الحاضر وحاجة طلاب العلم، وعمامة الناس له وبيان خطورة الفتوى ومالاتها على المستفتي، فقد توقف كثير من الأئمة وكبار العلماء عند الفتوى وقد بينت تلك الأسباب لهذا التوقف من خلال بحثي هذا مع بيان ماهية التوقف والألفاظ التي تدل على التوقف مستنداً على مشروعية التوقف من القرآن والسنة النبوية والآثار من الصحابة الكرام والتابعين، فقمت بدراسة بعض المسائل التي توقف فيها الإمام أحمد بن حنبل (رحمة الله) نموذجاً، وكيف كان منهجية في التوقف، وموضحاً حكم التوقف عند الإمام وكذلك باقي الفقهاء من هذه الأمة مختصراً عن بعض كبار الأئمة (رحمهم الله).

Abstract

This research includes the issue of (stopping the fatwa) according to Imam Ahmad bin Hanbal (may God have mercy on him), who died in the year 241 AH, through the researcher's study of the fatwa.

(The Fiqh Stops according to Imam Ahmad, a fundamental and applied study) and its importance at the present time and the need of students of knowledge, and the general public for it, and the statement of the seriousness of the fatwa and its money on the questioner. Which indicates stopping by inferring the legality of stopping by the Qur'an and the Sunnah of the Prophet and the effects of the companions, the noble ones and the followers, so I studied some of the issues in which Imam Ahmed bin Hanbal (may God have mercy on him)

stopped as a model, and how he was systematic in stopping, and explaining the rule of stopping at the Imam as well as the rest of the jurists from This ummah is brief from some of the great imams (may God have mercy on them) all.

المقدمة

الحمد لله الذي جعل من بشائر الخير و سبيل النهوض والارتقاء (الفهم و المعرفة و حسن الادراك و التبصر بالمقاصد و التقدير للعواقب)

والصلاة والسلام على الرسول الذي يبين أن مناط الخيرية للإنسان (التفقه في الدين) فهو اصطفاء وكسب و توفيق لامتلاك القدرة على تجريد النص من كل القيود الزمانية و المكانية تبقى هذه مهمة الفقهاء المستبصرين معارف الوحي و مدارك العقل لينهض بالأمة الى بر الأمان.

إن ثقافة التوقف عن الفتوى يشكل سداً منيعاً أمام المنتسبين للعلم الشرعي زوراً وبهتاناً الذين اقتحموا دار الافتاء، هذا الباب العظيم الذي جاءت عظمته من دين الله تعالى و لهذا قالوا عن المفتي (موقع عن رب العالمين) ، ومن أسباب اختياري هذا الموضوع لما له من أهمية في هذا الوقت واختار الباحث الإمام أحمد رحمه الله مثلاً رائعاً في تواضعه للعلم على قدر علمه و مكانته بين المسلمين و راحة عقله وقد ملئ صيته الدنيا فهو أكثر العلماء توقفاً عن الفتوى و الوقوف عند حدود العلم و التواضع و الصراحة مع المسلمين و أخذ الباحث بعض المسائل التي توقف فيها الإمام أحمد رحمه الله لتكون لنا نموذجاً لأنه ما من إمام من أمة السلف إلا وتوقف في مسائل عديدة فيكون مذهبه فيها التوقف، وإن من علماء الأمة الذين نقلوا لنا هذا الدين وكان لهم في العلوم الشرعية و المقاصد الإسلامية مكانة عظيمة بن المسلمين يتوقفون عن الجواب لمعرفة أسباب السؤال و مآلات الجواب مثل الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى فقد كان أكثر العلماء توقفاً عن الجواب كما قلنا فيقول (لا أعلم) وهو صاحب المذهب الحنبلي ، فيجب أن يضع المفتي الإمام أحمد رحمه الله قدوة له في التوقف و يعلم أجديات الفقه و الاجتهاد و إيقاظ العقل للشعور بالتكاليف و مسؤولية التجديد . وتقدير التدايعات واستيعاب المآلات للفتوى .الذي يبين أن مناط الخيرية للإنسان عند الله هو التفقه في الدين لقوله صلى الله عليه وسلم (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين) و أن الفقه في الدين يعتبر كسباً للإنسان و توفيقاً و اصطفاءً من الله تعالى حيث إن الفقه الحقيقي هو امتلاك القدرة على تحقيق المناط أو تجريد النص من كل القيود الزمانية و المكانية و تبقى مهمة الفقيه المتمكن من معرفة مقاصد الشرع من خلال مدارك العقل، و لينهض بالأمة و بالفكر الإسلامي الناضج المتمثل بالاجتهاد و تولد الفقه الذي يبين الطريق ويبين حكم الله تعالى ، فكان الإمام أحمد بن حنبل على قدر علمه و مكانته بين المسلمين ، كان أكثر العلماء توقفاً في الفتوى كما قلنا ليكون لنا و للأمة الإسلامية مثلاً و قدوة للمسلمين للوقوف

التوقفات الفقهية عند الامام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى (دراسة تأصيلية تطبيقية)

د. ظافر هاشم مهدي

عند حدود العلم و التواضع و الشجاعة و الصراحة في مجال الفتوى ، وأخذ الباحث المسائل التي توقف فيها الإمام أحمد رحمة الله تعالى وهي متفرقة في كتب المذهب فجمعتها في مكان واحد و ودرستها دراسة متواضعة ، و أسأل الله أن يوفقني في عرض هذا البحث عرضاً مفيداً لطلاب العلم ، ليكون من العلم النافع و العمل الصالح و الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات و صلى الله على نبينا المرسل محمد وعلى اله و صحبه وسلم.

سبب اختيار الموضوع :

ان هذا الموضوع له أهمية بالنسبة للفقهاء حيث برز لنا على أنه ليس على الفقيه أن يجيب عن كل مسألة تعرض عليه ، ولا سيما المسائل الحديثة وهذا لا يعد عيباً و إنما هو من فقه المفتي وكذلك من ورعه ، ولنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابه التابعين قدوة حسنة . وكذلك حبي لمعرفة أسباب توقف الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله وما يملك من رتبة في العلم و الاجتهاد و الفقه في عصره.

أهمية الموضوع :

أن توقف الإمام أحمد بن حنبل في المسائل الفقهية بالأفاظ دائرة في كتب الفقه الحنبلي لا بد من إبراز هذه الأفاظ و الإشارة إليها و اعتبارها مصطلحاً فقهياً لا لفظاً عادياً ، والبحث في أسباب التوقف عند كل مسألة و دراستها دراسة فقهية و الخروج بمعلومة يستفيد منها كل باحث وكل مفتي.

مشكلة الدراسة :

إن هذا الموضوع على الرغم من أهميته التي تكلمنا عنها إلا أنه لم يتطرق اليه أحد من الباحثين و المحدثين عن أسباب التوقف عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله فيما يخص كل مسألة على حده ويرجع الى أصل المسألة الواحدة و البحث فيها و ملابساتها من الناحية الفقهية واللغوية فيصعب على الباحث التوصل الى معرفة السبب المباشر في التوقف عن الفتوى.

ولم أجد أحداً من الباحثين تطرق إلى هذه المسألة فضلاً على أنه ليس مجموعاً في كتب القدامى أو المعاصرين تحت باب من الأبواب الفقهية ، و إنما هو منثور في بطون الكتب

و ثانياً الموضوعات الأمر الذي دفعني الى محاولة جمع شيء من ذلك لإبرازه تحت موضوع أسباب التوقف عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى.

الدراسات السابقة:

دراسة التوقف عن الفتيا من خلال بعض البحوث الفقهية عند الإمام أحمد بن حنبل لم أجد بحثاً مفصلاً عن أسباب التوقف عند الإمام أحمد رحمه الله ولم أجد من خلال بحثي و إطلاعي في حدود علمي دراسة علمية فقهية تناولت الإمام أحمد بن حنبل من خلال توقفاته في الفتوى فكان هذا الأمر حافزاً لي لدراسته و البحث فيه و بيان التوقفات الفقهية مستدلاً بالمسائل الفقهية من خلال كتب المذهب الحنبلي.

صعوبات البحث:

لا يخلو بحث علمي من الصعوبات ، وقد تمثلت هذه الصعوبات بسبب ندرة الموضوع وتفرعاته و كثرة التوقفات عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله دون معرفة الأسباب الواضحة للتوقف عن الفتيا و التمييز بين أسباب التوقف في المسائل الفقهية العامة مما الزمنى ذلك الى قراءة كتب المذاهب التي تناولت موضوع التوقف عند العلماء في المذاهب الأخرى وسبب التوقف عند كل مسألة من المسائل الفقهية التي توقف فيها الإمام رحمه الله تعالى .

منهجية البحث :

اعتمدتُ في دراستي على مناهج البحث العلمي المتمثلة بالمنهج الاستقرائي من خلال جمع المسائل الفقهية التي توقف عنها الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى المبنوثة و المتناثرة في كتب الفقه الحنبلي و تنظيم هذه المسائل و ترتيبها ، و تحليل هذه المسائل و دراسة السبب الذي توقف عندها ، و إنما اختصرت ذكر أفاظ التوقف و أسبابها و ذكر نموذج من المسائل الفقهية من بعض الأبواب الفقهية المتنوعة باختصار، وموضحاً ذلك من خلال اعتمادي على المنهج التحليلي العلمي.

خطة البحث :

بتوفيق الله تعالى قمت بتقسيم البحث هذا الى مقدمة و ثلاثة مباحث و خاتمة_أما المقدمة فقد اشتملت على بيان أسباب اختيار الموضوع و أهمية و مشاكل الدراسة و خطة البحث و منهجه. أما المباحث الثلاثة فقد اشتملت على ما يأتي :

المبحث الأول: بيان ماهية التوقف و يشتمل على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : تعريف التوقف لغة و اصطلاحاً

المطلب الثاني : الألفاظ : التي استعملها الإمام أحمد بن حنبل في التوقف عن الفتوى

المطلب الثالث : أسباب التوقف عند الإمام أحمد بن حنبل و بعض أئمة مذهبه.

المبحث الثاني : ويشتمل على الأدلة على التوقف عن الفتوى من القرآن الكريم و السنة النبوية، و

الاثر ويشتمل على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الأدلة من القرآن الكريم التي تدل على التوقف عن الفتوى

المطلب الثاني : الأدلة من السنة النبوية الشريفة التي تدل على التوقف عن الفتوى.

المطلب الثالث : الأدلة على ما أثر من اقوال و افعال من الصحابة و التابعين على التوقف عن الفتوى.

المبحث الثالث : - منهج الإمام أحمد بن حنبل في التوقف عن الفتوى في بعض المسائل نموذجاً ،

ويشتمل على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : نهج الإمام فيما لا نص فيه و لا أثر من قول أو فعل

المطلب الثاني : حكم التوقف عن الفتوى عند الإمام أحمد بن حنبل

المطلب الثالث : بعض المسائل التي توقف فيها الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

أما الخاتمة فقد اشتملت على بيان خلاصة البحث و التوصيات و المقترحات و فهرس الموضوعات

والمصادر و المراجع .

المبحث الأول

بيان ماهية التوقف عن الفتوى ويشتمل على المطالب الآتية :

المطلب الأول : تعريف التوقف لغة واصطلاحاً : لم أجد من خلال بحثي و مطالعتي تعريفاً جامعاً مانعاً لمفهوم التوقف ، ولكن الذي يبدو لي والله أعلم من خلال دراستي أن التوقف هو السكوت عن مسألة لا يمكن الاحاطة بعلمها و هذا المفهوم هو أحد مخارج النظر الفقهي حين يصبح الاشتباه أحد المشاكل المعرفية ، وموارد التعارض بين النصوص الشرعية .

تعريف التوقف لغة :- هو الاحتباس في الكلام ، و المنع أو التثبث ، يُقال توقفت على هذا ، أي توقفت عن جواب كلامه ، والوقف (كشداد) ، المتأنّي في الأمور التي لا يستعجل بها ، وهو فعّال من الوقوف^(١) .

و كذلك من المعاني اللغوية للكلمة التوقف في اللغة (تجاذب بين عدة أشياء تحتاج الى ترجيح فالانتظار يكون التردد بين أمرين لا يظهر مرجح لأحدهما على الآخر)^(٢) .

تعريف التوقف لغة : (التوقف في الأمر وهو الوقوف عنده من غير مُجاوزة له) .^(٣)

وبهذا التعريف يظهر أن التوقف قد يكون حكماً شرعياً ، ويقال أن حكم الفقيه على المسألة الفلانية هي التوقف.

تعريف التوقف اصطلاحاً : هو (ترك القول في المسألة لتعارض الأدلة وتعادلها عنده، فله حكم ما قبل الشرع من حظر او إباحة، و وقف)^(٤).

التوقف اصطلاحاً أيضا : (هو السكوت عن حكم في المسألة لتعارض الأدلة أو لغير ذلك من الأسباب سواء كان من الإمام أو الأصحاب)^(٥) .

(١) لسان العرب ، محمد بن مكرم بن علي بن منظور الانصاري المتوفي (٧١١ هـ) ، دار الصادر، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٤ هـ - ص ٤٦/٦ .

(٢) مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر عبدالقادر الرازي المتوفي (سنة ٦٦٦ هـ) ، ط الثانية ، لبنان ، بيروت ٣٠٥/١ .

(٣) لسان العرب ، ٤٩٧/١٢ .

(٤) مسائل الامام احمد بن حنبل، إسحاق بن منصور بن هرام المعروف بالكوسج ، المتوفى (٣٥١ هـ)، الجامعة الاسلامية، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٢ م، ١٠٧/١ .

(٥) المدخل المفصل لمذهب الامام وتخريجات الأصحاب بكر بن عبدالله أبو زيد بن محمد بن عبدالله بن عثمان ، المتوفى (١٤٢٩ هـ) ، دار العاصمة ، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجده ، ط ١، (١٤١٧ هـ)، ٢٦٠/١ .

المطلب الثاني : الألفاظ التي استعملها الإمام أحمد بن حنبل في التوقف عن

الفتوى : ، يُعد لفظ التوقف عن الفتوى من الألفاظ الصريحة و الدالة على التوقف في الحكم عن المسألة توقفاً صريحاً وواضحاً. و من هذه الألفاظ التي سأذكرها ثم أبين مواضع التوقف في المسائل التي سُئل فيها الإمام أحمد (رحمه الله) تعالى والمواضيع الفقهية نجدتها في بطون كتب الحنابلة منها قوله لا أدري ، لا أعلم ، ما أدري ما سمعتُ ، دعنا من هذه المسائل المُحدثة .

لا اجترئُ أن اقول عليه ، هبتُ الجواب فيها ، لا أقول في هذا شيئاً ، ما سمعتُ ، اعفني ، أجبن عنه بعض الجبن ، دعك ، لا اجترئُ على الفتوى ، استوحش منه ، مسألة دقيقة ، فيها حديثان ، أحب السلامة ، أسأل العلماء ، أسأل غيري. وغيرها من هذه الألفاظ التي استعملها الإمام في التوقف عن الجواب و عند السؤال في المسائل الفقهية و الأصولية وسأعرض بعضاً من هذه المسائل التي توقف عندها الإمام وهي :

- ١- لا أدري : هذا اللفظ يدل على التوقف وعدم الإجابة عن المسألة اي بمعنى لا أعلم ، حيث سُئل الإمام أحمد رحمه الله تعالى فقال لا أدري في مسألة (من قرأ خلف امامه إذا فرغ من الفاتحة ، يُؤمن ؟ قال : لا أدري ، ما سمعتُ)^(١) وقال المرداوي و ظاهره التوقف في المسألة.
- ٢- لا أعلم : سُئل الإمام في جواز بيع المصحف قال أحمد (لا أعلم في بيعه رخصة)^(٢) وقال المرداوي وفي الرواية الثانية يجوز بيعه ، ويُكره و صححه في التصحيح.
- ٣- ما أدري ما سمعتُ : مسألة فيمن معه ماء بأرض فلاة وهو جنب و معه ميت ، إن هو أغتسل بالماء بقي الميت ، و إن غسل الميت بقي هو ، قال أدري ما سمعتُ في هذا شيئاً^(٣).
- ٤- دعنا من هذه المسائل المُحدثة : روي عن أبي داؤد السجستاني قال : سمعتُ أحمد وسأله رجل عن مسألة فقال : دعنا من هذه المسائل المُحدثة قال أبو داود وما أحصي ما سمعتُ أحمد سئل كثير مما فيه الاختلاف من العلم فيقول لا أدري^(٤).

(١) الانتصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، علاء الدين ابو الحسن بن سليمان المرداوي ، المتوفي (٨٨٥ هـ) ، ط

الاولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، تحقيق محمد حامد الفقي ، ٢/٢٢٩.

(٢) الانتصاف ، المرداوي ، ٤/٢٧٨.

(٣) شرح العمدة في الفقه ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن محمد ابن تيمية الحنبلي ، المتوفي (٧٢٨ هـ)،

تحقيق مسعود بن صالح العطشان ، العبيكان _ الرياض ، ط١ (١٤١٢ م) ، ١/٤٥٦.

(٤) مسائل الإمام أحمد بن داود بن الأشعث السجستاني ، لابي داؤد السجستاني ، تحقيق محمد بهجت البطار ، دار

المعرفة ، ط١ (١٣٥٣ هـ) ١/٢٧٥.

- لا أجرى أن أقول عليه : المسألة سئل الإمام أحمد (فيمن غصب داراً فسكنها عشرين سنة ، قال : لا أجتزئ أن أقول عليه سئني ما سئني^(١)) ، اي يعطي ثمن ما سكن في هذا الدار الذي غصبه و سكن فيه مدة طويلة ، قال ابن قدامه المقدسي رحمه الله ، وهذا يدل على توقفه عن إيجاب الأمر .
- ٦- هبت الجواب فيها و كأنني أحب السلامة ، (قال أحمد : إذا أمرت زوجته أن تتزوج ، قسمت ميراثه ، وقد روي عنه التوقف ، وقال هبتُ الجواب فيها و كأنني أحبُ السلامة) وهذه المسألة تتعلق في ميراث المفقود الذي غاب وخفي خبره و أرادت زوجته ان تتزوج قسمت ميراثه^(٢).
- ٧- لا أقول في هذا شيئاً : سئل الإمام أحمد رحمه الله عن رجل قد ارتد عن الإسلام ولحق بدار الحرب وقتل بها مسلماً ثم رجع تائباً وقد أسلم هل يكون عليه القصاص ؟ توقف الإمام أحمد : (وقال لا أقول في هذا شيئاً^(٣)).
- ٨- ما سمعتُ : هل يجوز على الولي أو الوصي أكل من مال اليتيم بالمعروف قال لا بأس ، قلتُ فيقضى دينه ؟ قال : المرادوي ، في رواية أبي الحارث قال أحمد : ما سمعتُ فيه شيئاً^(٤).
- ٩- اعفني : المسألة هي لو رهن الرهن بحق ثانٍ كان رهناً بالأول فقط فإن شهد بذلك شاهدان ، فإن اعتقد إفساده لم يكن لهما و إن اعتقدا صحته جاز أن يشهدا بكيفية الحال فقط ومنعه الإمام أحمد إذا علمه في تخصيص بعض ولده قال فإن شهدوا عليهم بشيء قال الإمام أحمد اعفني^(٥).
- ١٠- أجبني عنه بعض الجبن : سئل الإمام أحمد عن الرجل يقول : (إن اشتريتُ فلاناً فهو حُر ، قال : إني أجبني عنه بعض الجبن ، قال إسحاق : و أنا أيضاً أجبني عنه)^(٦).

(١) المغني، لموفق الدين عبدالله بن احمد بن قدامه المقدسي ، المتوفي (٦٢٠ هـ) ، تحقيق عبدالله بن عبدالله المحسن التركي ، عالم الكتب ، الرياض - السعودية ، ط٣ ، ١٩٩٧ م ، ٤١٧/٧ .

(٢) الكافي فقه الإمام احمد ، ابو محمد موفق الدين عبدالله بن احمد بن قدامه المقدسي ، المتوفي (٦٢٠ هـ) ، دار الكتب العلمية ، ط١ (١٩٩٤ م) ، ٣١٦/٢ .

(٣) المغني ، لابن قدامة المقدسي ، ٢٩٧/١٢ .

(٤) ينظر : الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، المرادوي ، ٣٤٠/٥ .

(٥) ينظر : الفروع و تصحيح الفروع ، محمد بن مفلح المقدسي ، التوفي (٧٦٢ هـ) ، تحقيق أبو الزهراء حازم القاضي ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٨ ، بيروت - لبنان ، ٤٨١/٦ .

(٦) مسائل الامام أحمد بن حنبل ، اسحاق بن منصور بن هرام المرزوي ، توفي (٢٥١ هـ) تحقيق خالد بن محمود الرباط، دار الهجرة ، (٢٠٠٤ م) ، ٤٧٨/٢ .

التوقفات الفقهية عند الامام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى (دراسة تأصيلية تطبيقية)

د. ظافر هاشم مهدي

وهناك بعض الألفاظ التي اتفق فقهاء الحنابلة على أنها إذا صدرت من الإمام أحمد رحمه الله فإنما تدل على التوقف مثل لفظ ما سمعتُ وقد ذكر ذلك ابن مفلح^(١) أن ظاهر هذا اللفظ التوقف فقال : (نقل الأثر من فيمن قرأ خلف إمامه إذا فرغ من الفاتحة يؤمن قال لا أدري ، ما سمعتُ ولا أرى به بأساً ، وظاهره التوقف)^(٢) وهناك الألفاظ المختلف فيها بين فقهاء الحنابلة لفظة (أخشى) قال ابن قدامة : (قال أبو داود سألتُ أحمد عن كرى الحمام ؟ قال (أخشى كأنه كرهه)^(٣) أي بمعنى أن الإمام كره أن يجيب عن كرى الحمام فتوقف عن الجواب وهذه اللفظة أخشى من ضمن الألفاظ المختلف فيها عند الحنابلة هل تعني التوقف؟ أو لا تعني ذلك . ولهذا السبب لم يدرجها الباحث من ضمن ألفاظ التوقف عند الإمام أحمد لأنها من الألفاظ المختلف فيها كما قلنا والله اعلم .

قال المرداوي : (قال الإمام أحمد رحمه الله أخاف أن يكون استأجر شجراً لم يثمر)^(٤)

قال المرداوي : (لا تجوز إجارة أرض وشجر ، لحملها على الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب وقطع به أكثرهم وحكاه أبو عبيد إجماعاً)^(٥) وذهب بعض الفقهاء الى الاسترشاد بالقرائن عند استعمال هذه الألفاظ و الراجح و الله أعلم هو النظر الى القرائن عند استعمال مثل هذه الألفاظ لأن لكل بلد يحتمل أن يكون العرف فيه يختلف عن البلد الأخر ، قد يستعمل لفظ وأريد به الكراهة أو أريد به التوقف . أو استخدام عبارة من العبارات التي تعد أحد أسباب التوقف . مثال ذلك قول ابن قدامة في المغني (إذا جامع ناسياً فظاهر المذهب أنه كالعامد . أما الإمام أحمد رحمه الله فإنه توقف عن الجواب وقال:أجبن أن أقول فيه شيء)^(٦). فيعد في هذه المسألة أن قول الإمام التوقف .

(١) ابن مفلح : ابراهيم بن محمد بن عبدالله بن مفلح فقيه اصول حنبلي كان حافظاً مجتهداً جميع الفقهاء من تصانيفه (المبدع) وهو شرح المقنع في فروع الحنابلة ، ولد بدمشق سنة (٨١٥ هـ) وتوفي سنة (٨٨٤ هـ) ، ينظر كتاب اعلام النبلاء لإمام شمس الدين الذهبي المتوفي (٧٤٨ هـ) ، ط الاولى ، مؤسسة الرسالة - بيروت - ٤٠٩ هـ ، ١٠٧/٧ .

(٢) الانصاف ، المرداوي ، ٢٢٩/٢ .

(٣) المغني ، لابن قدامة المقدسي ، ٣٠٥/١ .

(٤) الإنصاف : ٤٨٢/٥ .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) المغني ، لابن قدامة المقدسي ، ٢٦/٣ .

المطلب الثالث : أسباب التوقف عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى أو

بعض أئمة مذهبه: هناك بعض المسائل الفقهية وثيقة الصلة بموضوع أسباب التوقف فبعضها يُعد من مسلك الإمام أحمد وبعضها تعبر عن اتباع المذهب ، فقد تتعارض الأدلة الشرعية من وجهه نظر الإمام في المسألة من المسائل ولا يلوح له البيان فلا يجد الا أن يتوقف عندها و هناك أسباب عديدة دفعت الإمام إلى التوقف و إليك بعض هذه الأسباب ومنها : الورع ، تعارض الأدلة ، خشية التأويل عدم معرفته بالعرف ، دلالة النص ظنية وفيها أكثر من وجه ، في المسألة الشك و عدة احتمالات في المسألة الواحدة ، قد يُسأل في الفقه الافتراضي ، تجنب الجواب خوف المفسدة ، التساوي في الدلالة ، سؤال لا يحتاج الى إجابة كسؤال العراقيين لابن عمر عن دم البراغيث في الحج ، التساوي في الأقيسة ، عدم معرفته الناسخ والمنسوخ عند وجود في المسألة قولان ، ليس له معرفة في عرف البلد الذي يُسأل فيه الصحابة أو التابعين في المسألة الواحدة ، لكون المسألة لم تقع بعد ، وورود دليل عنده لكنه ضعيف او في موضع نظر و أخيراً كثرة الاحتجاجات كانت من الصعوبة عند الإمام الجمع بينهما فيتوقف إن أحد هذه الأسباب تدفع الفقيه او المفتي الى التوقف فقد تتعارض الأدلة و المفاهيم في المسألة واحدة ولا يجد له البيان الشافي فيضطر الفقيه الى التوقف عن الفتيا ، واذا أخذنا أحد هذه الأسباب لوجدناها كفيلة بالتوقف عند الإمام أحمد مثال ذلك ما قاله ابن حمدان عن الإمام أحمد ((فإن أجاب الإمام أحمد في شيء بكتاب او سنة أو اجماع أو قول صحابي كان الحكم مذهبه لأنه اعتقد ما ذكره دليلاً حيث أجاب فيه و أفتي بحكمه ، وإلا لبين مراده منه غالباً ، ولأن ذلك كله حجه عنده ، فلو كان متأولاً أو معارضاً لتوقف فيه))^(١) هذا يعد بيان واضح الى ان تعارض الأدلة هو أحد أسباب التوقف عند الإمام أحمد كما أشار اليه ابن حمدان . وكذلك من أسباب التوقف وجود أكثر من دليل وقد ذكر ابن القيم رحمه الله تعالى أن كثرة الاختلاف في المسألة الواحدة سبب من أسباب توقف الإمام أحمد رحمه الله فقال (ما أحصى ما سمعت أحمد سُئل عن كثير مما فيه الاختلاف في العلم فيقول لا أدري)^(٢).

ونذكر أهم أسباب التوقف عند الإمام هي :

١_ الورع : يُعد الورع و الخوف من الله تعالى من أهم أسباب التوقف عند الإمام ، و الورع أصله النظر البالغ في كل شيء ، كما جاء في كتاب فيض القدير ، (وقد يكون مع المستعجل الزلل و من أفاته أنه مفوت للورع فأن أصل العبادة و ملاكها الورع ، و الورع أصله النظر البالغ في كل شيء ، و البحث التام عن كل شيء هو بصدده ، فإن كان المكلف مستعجلاً لم يقع منه توقف و نظر

(١) صفة الفتوى و المفتي و المستفتي لابن حمدان المكتبة الاسلامي ، بيروت - لبنان ، ط الثالثة - ١٣٩٧ تحقيق محمد ناصر الدين الالباني ، ٩٧/١ .

(٢) إعلام الموقعين ، لابن القيم الجوزي ، دار الجيل ، بيروت - لبنان ، ١٩٧٣ ، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد ، ٣٣/١ .

التوقفات الفقهية عند الامام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى (دراسة تأصيلية تطبيقية)

د. ظافر هاشم مهدي

الأمر^(١). وقال في كتاب الهداية . عن الإمام أحمد رحمه الله في الورع ، وهذا توقف يحتمل الرجوع كما قاله و تكون المرأة على الزوجية حتى يثبت موته و يحتمل التورع^(٢) هذه المسألة تتعلق بميراث المفقود في غيبة ظاهرها الهلاك .

٢_ تعارض الأدلة : إن من أهم الأسباب التي تدفع الإمام أحمد عن التوقف هو تعارض الأدلة تكلم عليه العلماء قال ابن القيم (وقد يتوقف في الفتوى لتعارض الأدلة عنده أو لاختلاف الصحابة فيها أو لعدم اطلاعه فيها على أثر^(٣) .

وقد توقف الإمام لوجود تعارض في الأدلة حيث إن الإمام إذا سُئل في شيء بكتاب أو سنة أو إجماع أو قول صحابي كان الحكم فيه و إن كان متأولاً أو مُعارضاً توقف فيه. وهذا ما جاء في كتاب المنهج الفقهي لعلماء الحنابلة نصه ((قال ابن حمدان فإن أجاب في شيء بكتاب أو سنة أو إجماع أو قول صحابي كان الحكم مذهبه ، لأنه اعتقد ما ذكره دليلاً حيث أجاب فيه و أفتى بحكمه ، إلا بين مراده منه غالباً ، و لأن ذلك كله حجة عنده ، و إن كان متأولاً أو معارضاً لتوقف فيه))^(٤).

٣_ كثرة الاختلافات في المسألة الواحدة عند الفقهاء : أن تكون في المسألة الواحدة اشكالات متعددة و متداخلة جاء في كتاب ابن بدران رواية أبي داود قال : (ما أحصي ما سمعتُ أحمد سُئل عن كثير مما فيه الاختلاف في العلم فيقول لا أدري^(٥) .

٤_ عدم اطلاعه على اثر او قول من الصحابة و التابعين_ قد لا يجد الإمام أحمد في المسألة دليلاً فيتوقف ، كما جاء في قول ابن القيم رحمه الله عن هذه المسألة عن الإمام أحمد حيث قال : فإذا لم يكن عند الإمام أحمد في المسألة نص ولا قول الصحابة أو واحد منهم ولا اثر مرسل أو ضعيف عدل

(١) فيض القدير ، شرح الجامع الصغير ، زين الدين محمد بن تاج العارفين على المناوي ، المتوفي (١٠٣١ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١٩٩٤ م ١٢٧ / ٦ .

(٢) الهداية على مذهب الامام احمد بن حنبل ، محفوظ بن احمد ابو الخطاب الكلوزاني ، تحقيق عبداللطيف هميم ، مؤسسته غراس ، ط ٢٠٠٤ م) ، ٤٨٦ / ١ .

(٣) إعلام الموقعين ، لابن القيم الجوزية ٣٣ / ١ .

(٤) ينظر المنهج الفقهي لعلماء الحنابلة ، دكتور عبدالملك بن عبدالله بن دهيش ، دار الجيل بيروت _ لبنان ، ١٤٢١ هـ ، ١٦٥ / ١ .

(٥) المدخل الى مذهب الامام احمد بن حنبل ، عبدالقادر بن احمد بن مصطفى ابن محمد بدران ، المتوفي (١٣٤٦ هـ) ، تحقيق محمد امين ضناوي دار الكتب العلمية ، ط ١٩٩٦ م) ، ٥١ / ١ و مسائل الامام احمد رواية أبي داود بن الأشعث ، السجستاني ، ٢٧٥ / ١ .

الى الأصل الخامس وهو القياس فاستعمله للضرورة^(١). أي استعمل القياس للضرورة لأنه لم يجد من الأصول ما يتبني عليه الحكم وهو قول صحابي أو تابعي أو أثر و غير ذلك من الأصل وهو الكتاب ، و السنة ، و الجماع . ويندرج من قول ابن القيم أنه من أسباب التوقف أمور كثيرة تجعل الإمام يتوقف عن الجواب منها توقف السلف قبله في المسألة فلم يجد نصاً أو أن المسألة من المسائل المستحدثة أو التي لم تقع بعد ، ان تكون المسألة عنده موضع نظر ولم يترجح شيء فيها ، خشية التأويل في المسألة فيتأول الناس على قول فيحملوها على غير مراده فيحدث فساد كبير ، وكذلك اختلاف الصحابة في المسألة فيجعلها لا يخوض فيها ، وكذلك قد يرد دليل ضعيف في المسألة التي سئل فيها ولم يجد ما يقويها من أصل أو أثر، وكل ذلك من الأسباب التي تجعل الإمام أحمد يتوقف عن المسألة.

٥_ مسائل المُحدثة : قال ابو داود سليمان بن الأشعث سمعتُ لأحمد بن حنبل وقد سأله رجل عن مسألة فقال (دعنا من هذه المسائل المُحدثة)^(٢) كان الإمام أحمد يتوقف عن المسائل التي لم تحدث بعد لأنه رحمه الله لا يُحب ان يُسبق الاحداث في فتواه وبهذه المسائل الخمس التي كانت سبباً للتوقف عن الفتوى نموذجاً عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

المبحث الثاني : أدلة التوقف : من القرآن ، و السنة ، و الأثر

المطلب الأول : الأدلة من القرآن الكريم على التوقف إن من الاصول التي ينبني عليها التوقف هو القرآن الكريم بدأت منذ عصر الرسالة الى وقتنا الحاضر حيث ذكر القرآن الكريم آيات كريمات تدل على التوقف وهو مطلب شرعي وجه القرآن من خلاله مستلزم التوقف عند عدم العلم .

أولاً : قوله تعالى مخاطباً ملائكته بقوله بسم الله الرحمن الرحيم (قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)^(٣). وجه الدلالة : تشير الآية الكريمة الى أن خير على الانسان إذا سُئل احدهم عن شيء لا يعلمه أن يقول لا أعلم أو عن أمر لا يدره فقال لا أدري و إمامه في ذلك الملائكة المكرمون و المقربون عند الله تعالى يقولون لا نعلم لهذا النهج لا يفترون عن الأخذ به و لا يتكفون ما لا يحسنون، ويتحملون بما يملكون وجاء في تفسير القرطبي قوله تعالى (سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا) فأجابوا أنهم لا يعلمون إلا ما أعلمهم به ولم يتعاطوا ما لا علم لهم به كما يفعله الجهال منا . والواجب على من سُئل عن علم أن يقول إن لم يعلم : الله أعلم : ولا أدري ، اقتداءً بالملائكة و الانبياء و

(١) اعلام الموقعين ، لابن القيم ، ٣٢/١ .

(٢) مسائل الامام احمد رواية أبي داود ، ٢٧٥/١ .

(٣) سورة البقرة : اية (٣٢) .

التوقفات الفقهية عند الامام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى (دراسة تأصيلية تطبيقية)

د. ظافر هاشم مهدي

الفضلاء من العلماء ، يكن قد أخبر الصادق أن يموت العلماء يُقبضُ العلم ، فيبقى ناسُ جهال يُستفتون فيفتون برأيهم فيضلون و يُضلون^(١).

نعم تشير الآية الكريمة على مفهوم التوقف حين يُسأل وهو لا يعلم الجواب أن يقول لا أعلم فالخير كل الخير أن يتوقف عن المسألة خير له ان يجيب بما لا يعلم ، فالقران الكريم يُشير الى علم الملائكة. وهم المقربون من الله تعالى يقولون سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا فيرجعون العلم الى الله تعالى تواضعاً منهم لله سبحانه تعالى .

ثانياً :- يقول تعالى (وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتَكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنُفَرِّقُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ)^(٢). يصف رب العزة جل جلاله الذين يتكلمون بغير علم هذا حلال و هذا حرام وكان عليهم أن يقفوا عند حدود الشرع التحليل و التحريم إنما هو الله عز وجل و ليس لأحد أن يقول على الله ما لا يعلم ، بل يقف عند حدوده ولا يقول بما لا يعلم شيئاً ، وجاء في تفسير الإمام القرطبي رحمه الله (لم يكن من فتيا الناس أن يقولوا هذا حلال و هذا حرام ولكن يقولون إياكم كذا و كذا، ولم أكن لأضع هذا ، و أن التحليل و التحريم إنما هو الله عزوجل ، وليس لأحد ان يقول أو يُصرح بهذا في عين من الأعيان إلا ان يكون الباري تعالى يُخبر بذلك عنه)^(٣).

ثالثاً: قوله تعالى (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا)^(٤) وجه الدلالة: ولا تقف لا تتبع ولا تقل (ما ليس لك به علم) وجاء في تفسير فتح الرحمن وجه الدلالة : (العفو: أتباع الأثر و أصله من القفا اي لا تقل سمعتُ ولم تسمع ، ورأيت ولم تر ، وعلمت ولم تعلم المعنى: إن الله تعالى يسألُ سمع الأنسان وبصره و فؤاده عما قال مما لا علم له به ، فيقع تكذيبه من جوارحه، وتلك غاية الخزي)^(٥). الآية الكريمة تُبين أن حواس الأنسان تشهد يوم القيامة على من يتكلم بشرع الله بما لايعلم.

(١) الجامع لأحكام القران ، أبو عبدالله محمد بن احمد أبي بكر شمس الدين القرطبي، (المتوفي ٦٧١ هـ) ، دار الكتب المصرية - القاهرة ، ١٩٦٤ م ، تحقيق احمد البردوني ، ٢٨٥/١.

(٢) سورة النحل : آية (١١٦).

(٣) الجامع لأحكام القران ، القرطبي ، ١٠/١٩٥.

(٤) سورة الاسراء : آية (٣٦).

(٥) فتح الرحمن في تفسير القران ، محي الدين محمد العلمي المقدسي الحنبلي وزارت الاوقاف و الشؤون الاسلامية - قطر ، (٢٠٠٩ م) ط ١ ، ٩٩/٤ .

رابعاً: قال تعالى (يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنِيءٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصِحُّوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) (١).

وجه الدلالة: وجه الدلالة (فتبينوا من التبين) عند الجمهور وقرأ حمزة و الكسائي (فتثبتوا) من التثبت والمراد من التبين التعرف والتفحص ومن التثبت: الأناة وعدم العجلة، والتبصر في الامر الواقع، والخبر الوارد حتى يتضح و يظهر ، أن الخطأ ممن لم يتبين الامر ولم يثبت فيه هو الغالب وهو جهالة لأنه لم يصدر عن علم (٢).

فالتثبت و التوقف هو من حرص المؤمن على دينه ان لا يقول شيئاً مالم يعلم لان مراد الله تعالى فوق البشر. وعلم الله تعالى لا يحده حدود فما على الانسان إلا ان يقف عند حدود الله و حدود علمه ليقول لا أعلم بما ليس له دراية فيه .

خامساً : قال تعالى (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُزَلِّ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ) (٣).

وجه الدلالة: حذرنا رب العزة في هذه الآية الكريمة بالوعيد على من يكذب على الله في أقواله و أحكامه بما لم يحرمه الله هذا الحرام ، و لما لم يحله لنا ، يقول هذا حلال فالآية صريحة أنه لا يجوز للإنسان أن يقول او يفتي من غير علم ولا دراية هذا حلال وهذا حرام فيجب على من يتصدر للفتوى أن يعلم بما يقول أو يصمت خيراً له. ويقول (لا اعلم)، فيتوقف حتى يتبين له الحكم وقال الطبري في تفسير هذه الآية : ((القائل في كتاب الله ، الذي لا يدرك علمه الايبان رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي جعل الله إليه بيانه ، قائل بما لا يعلم و إن وافق قبله ذلك في تأويله ، ما أراد الله به من معناه ، لان القائل فيه بغير علم قائل على الله ما لا علم له به)) (٤).

سادساً : قال تعالى : (وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا) (٥).

(١) سورة الحجرات : آية (٦)

(٢) الفتح القدير للشوكاني ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، المتوفي (١٢٥٠ هـ) ، دار بن كثير ، دمشق _ بيروت ، ط١ ، ١٤١٤ هـ ، ٧١/٥

(٣) سورة الأعراف : الآية ٣٣.

(٤) جامع البيان في تأويل القرآن ، محمد بن جرير بن زيد أبو جعفر الطبري ، المتوفي (٣١٠ هـ) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، (٢٠٠٠ م) ، ٧٩/١ .

(٥) سورة النجم : آية ٢٨.

وجه الدلالة: إن الذي يتكلم بالظن من غير علم حقيقي لا يُعني من الحق شيئاً من الإغناء ، ويريد الله تعالى منا العلم كما جاء في تفسير الشوكاني : (ما يتبعون في هذه المقالة إلا مجرد الظن و التوهم، ثم اخر سُبْحانه عن الظن وحكمه فقال و إن الظن لا يغني من الحق شيئاً ، والحق هنا العلم ، وفيه دليل على أن مجرد الظن لا يقوم مقام العلم ، وحقر أمرهم فقال ذلك مبلغهم من العلم ليس لهم غيره^(١) .

المطلب الثاني: الأدلة من السنة النبوية الشريفة :

تعتبر توقفات النبي صلى الله عليه وسلم المهلة و الانتظار الى حين نزول الوحي ، لقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوقف عن الجواب الى حين وصول الخبر ، فقد ثبت أنه توقف في بعض المسائل فيقول لا أدري و من هذه الاحاديث التي تدل على توقف النبي صلى الله عليه وسلم هي:

أولاً: حديث توقفه صلى الله عليه وسلم عندما سُئِلَ عن خير البقاع روي عن محمد بن جبير بن مُطعم، عن أبيه، أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، أي البلدان شر؟ قال: لا أدري فلما أتاه جبريل عليه السلام قال: يا جبريل أي البلدان شر؟ قال: لا أدري حتى أسأل ربي عزوجل، فأطلق جبريل عليه السلام ثم مكث ماشاء الله أن يمكث، ثم جاء ، فقال: يا محمد ، إنك سألتني أي البلدان شر، فقلتُ لا أدري، و إنني سألتُ ربي عزوجل : أي البلدان شر ؟ فقال : أسواقها^(٢) .

ثانياً : حديث الذي رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة (رضي الله عنه) ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (أنصرف من اثنتين فقال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصدق ذو اليمين ، فقال الناس نعم فقام رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فصلى اثنتين أخريين ثم كبر فسجدَ مثل سجوده ، أو أطول)^(٣) . وجه الدلالة : في هذا الحديث الشريف أن النبي صلى الله عليه وسلم عندما سأله ذو اليمين يا رسول الله هل قصرت الصلاة ، ام نسيت توقف النبي صلى الله عليه وسلم عن الإجابة وهذا التوقف جاء ليسأل كبار الصحابة (أصدق ذو اليمين)

(١) فتح القدير :للشوكاني ١٣٤/٥

(٢) مسند احمد بن حنبل ، عبدالله احمد بن حنبل بن اسد الشيباني المتوفي (٢٤١ هـ) ، عالم الكتب بيروت ، ط الاولى _ (١٩٩٨) ، كتاب الصلاة ، باب المساجد ، رقم الحديث (١٦٨٦٥) ، ٨١/٤ .

وصحيحة بن حبان ينظر : صحيح ابن حبان ، محمد بن حبان ، المتوفي سنة (٣٤٥ هـ) ، ط ٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت _ لبنان ، ١٤١٤ هـ ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، ٤٧٦/٤ ، كتاب صلاة : باب : المساجد ، و الحديث صحيحة ابن حبان و قال ابن حبان رجاله ثقات.

(٣) الجامع الصحيح ، محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المفيرة البخاري ، المتوفي (٢٥٦ هـ) ، دار الشعب _ القاهرة ، ط١ ، (١٩٨٧ م) ، باب كتاب بدء الوحي رقم الحديث (٧١٤) ، ص ١٨٣/١ .

وسمي ذو اليدين لان في يديه طول حتى يتحقق النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه قد يكون هذا الذي أخبر هو الواهم ، وهذا خبر ليس مقتصراً عليه ، بل هو خبر عام اشترك به الناس (فأومئوا : أي نعم) دون أن يتكلموا فرجع النبي صلى الله عليه وسلم الى مقامه الذي كان يصلى فيه فصلى ركعتين^(١).

ثالثاً: أيضاً من ضمن التوقفات للنبي صلى الله عليه وسلم هي مسألة تحريم الخمر مع كونه أم الخبائث في قوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا آكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ) ^(٢)، وكذلك نزلت أية أخرى قوله تعالى (يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا) ^(٣). فدعا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقرئت عليه فقال : اللهم بين لنا فيه بياناً شافياً . فنزل قوله تعالى : (إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ) ^(٤).

فقال عمر رضي الله عنه : انتهينا يارب. نلاحظ من ذلك أن تحريم الخمر توقف النبي صلى الله عليه وسلم فيه حتى نزل نص قرآني صريح بتحريمها. وقال ابن عابدين في حاشيته (وقد توقف النبي صلى الله عليه وسلم مع أنه هو المشرع في تحريم الخمر (أم الخبائث) حتى نزل عليه النص القطعي في تحريمه) ^(٥).

(١) ينظر : شرح سنن ابي داؤد ، عبدالمحسن بن حمد بن عبدالمحسن العباد للامام أبي داؤد سليمان بن الاشعث السجستاني الازردي المتوفي (٢٧٥ هـ) ، دار ابن حزم ، باب السهو في السجدين ، شرح حديث ذي اليدين رقم الحديث باب السهو في السجدين ٤٢٧/١.

(٢) سورة البقرة : أية (٢١٩) .

(٣) سورة النساء : أية (٤٣) .

(٤) سورة المائدة : أية (٩١) .

(٥) رد المختار على الدر المختار ، ابن عابدين محمد أمين ابن عمر بن عبدالعزيز ، المتوفي (٢٥٢ هـ) ، دار الفكر، بيروت _ لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٢ م ، ٤٥٩/٦.

المطلب الثالث : الأدلة على التوقف من الآثار من أقوال وأفعال الصحابة و

التابعين هناك كثير من التوقفات للصحابة و التابعين رضوان الله عليهم :

تعريف الأثر : هو ما أضيف الى الصحابة و التابعين من أقوال و أفعال^(١). و نختصر على نماذج من توقفاتهم و على اقوالهم في فضل التوقف.

اولاً : عن أبي اسحاق عن البراء قال : لقد رأيتُ ثلاثمائة من أهل بدر ما منهم من أحدٍ الا وهو يُحب أن يكفيه صاحبه عن الفتوى^(٢).

ثانياً : توقف ابن عمر رضى الله عنها في مسألة (الطيب عند الإحرام) فقد روى ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه قال : عن الطيب للمحرم (لا أمر به ولا أنهى عنه)^(٣).

و أيضاً ذكر ابن حزم في المحلى قال : (أما ابن عمر فقد ذكرنا إذ شم الطيب من البراء بن عازب ولم ينهه عنه أنه قد توقف)^(٤).

ثالثاً : الحث على التوقف بالأثر عن الأعمش عن مسلم بن صبيح عن مسروق قال (جاء الى عبدالله رجل فقال: تركت في المسجد رجلاً يفسر القرآن برأيه):(يوم تأتي السماء بدخان مبين) قال : يأتي الناس يوم القيامة دُخان فيأخذ انفاسهم حتى يأخذهم منه كهيئة الزكام ، فقال عبدالله رحمه الله : من علم علماً فليقل به، و من لم يعلم فليقل: الله أعلم، فإن من فقه الرجل أن يقول(لما لا علم له به) الله اعلم^(٥). وقال أبو حصين الأسدي : (إن أحدهم ليفتي في المسألة ولو وَرَدت على عُمَر لجمع لها أهل بدر)^(٦). وكذلك عن ابن سيرين رحمه الله قال (لأن يموت الرجلُ جاهلاً خيراً له من أن يقول ما لا يعلم)^(٧).

(١) مجمع المصطلحات الحديثية ، محمود احمد طحان ، مكتبة العلوم و الحكم _ المدينة المنورة ، ٤/١ .

(٢) تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ابو بكر أحمد بن علي بن ثابت ، ت (٤٦٣ هـ) ، دار الكتب العلمية،بيروت - لبنان ، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا ، ط١ سنة (١٤١٧ م) ، ٢٧٦/٨ .

(٣) المصنف لابن أبي شيبة ، أبو بكر عبدالله بن محمد أبين أبي شيبة ، توفي (٢٣٥ هـ) ، تحقيق محمد عوامه ، باب من رخص في الطيب عند الاحرام ، رقم الحديث (١٣٦٦٦) ، ٦٠٢/٣ .

(٤) ينظر : كتاب المحلى بالآثار ، أبو محمد علي بن احمد بن حزم الأندلسي ، متوفي (٤٥٦ هـ) ، دار الفكر بيروت - لبنان ، ٧١/٥ .

(٥) الأحكام الشرعية الكبرى ، عبدالحق بن عبدالرحمن بن ابراهيم الازدي المعروف بابن الخراط ، توفي (٥٨١ هـ) ، تحقيق حسين ابن عكاشة ، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية ، ط١ ، ٢٠٠١ م ، ٢٠٥/٤ .

(٦) إعلام الموقعين عن رب العالمين ، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، المتوفي (٧٥١ هـ) ، تحقيق محمد عبدالسلام عبدالسلام إبراهيم ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط١ (١٩٩١ م) ، ١٢٧/٢ .

(٧) المصدر نفسه : ١٢٧/٢ .

رابعاً : روي عن الإمام مالك رضى الله عنه أنه توقف فقد سُئل عن مسألة فقال : لا أدري فقل له إنما مسألة خفيفة سهلة فغضب ، وقال ليس في العلم شيء خفيف ، أما سمعت قوله جل ثناؤه (إنا سنلقي عليك قولاً ثقیلاً)، فالعلم كله ثقيل وخاصة ما يُسأل عنه يوم القيامة (١).

خامساً : عن سفيان بن عيينة و سحنون بن سعيد قالوا : (أجسر الناس على الفتيا أقلهم علماً) (٢).

سادساً : ورودي عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى أنه سُئل عن مسألة فسكت فقل لا تجيب رحمك الله ؟ فقال حتى أدري الفضل في سكوتي أو في جوابي (٣).

سابعاً : عن أبي بكر الأثرم قال : سمعتُ أحمد بن حنبل يستفتي فيكثر ان يقول : لا ادري ، وذلك فيما قد عرف الأقاويل فيه (٤).

ثامناً : توقف عبدالله بن الزبير فيمن طلق بالثلاث في مرة واحدة فقد قال ابن القيم في إعلام الموقعين ما نصه: إن هذا الامر مالنا فيه قول ، فاذهب إلى عبدالله بن عباس و أبي هريرة (٥)

أتاسعاً : قال ابن عبد البر : حدثنا أحمد بن سعيد بن بشر قال : حدثني مالك دخل على عبدالرحمن فوجده يبكي فقال له : ما يبكيك ؟ فقال له : أمصيبة دخلت عليك قال : لا ولكن استفتي من لا علم له وظهر في الاسلام أمر عظيم ، قال ربيعة : ولبعض من يفتي هنا أحق بالسجن من السراق (٦).

عاشراً : قال القرافي في كتابه الفروق عن التوقف في الفتوى (كان السلف رضى الله عنهم متوقفين في الفتيا توقفاً شديداً ، وقال مالك لا ينبغي للعالم أن يُفتي حتى يراه الناس أهلاً لذلك ، ويرى هو نفسه أهلاً لذلك يريد تثبت أهليته عند العلماء) (٧).

اكتفيت بهذه المسائل و الأقوال في فضل التوقف عند الصحابة و التابعين رضوان الله عليهم أجمعين . وكيف كان ظاهراً عليهم الورع والخوف من الله تعالى أن يقولوا أمراً لا علم لهم فيه وهم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) أدب المفتي و المستفتي ، عثمان بن عبدالرحمن بن عمر و تقي الدين المعروف بابن الصلاح ، المتوفي : (٧٤٣ هـ)

تحقيق ، موفق عبدالله عبدالقادر ، مكتبة العلوم و الحكمه - المدينة المنورة ، ط٢ ، ٢٠٠٢ م ، ٨٠/١.

(٢) المصدر نفسه ص ٧٨/١ .

(٣) المصدر نفسه ص ٧٩/١ .

(٤) المصدر نفسه ص ٧٩/١ .

(٥) إعلام الموقعين : ٣/٣٦ .

(٦) جامع بيان العلم وفضله ، أبو عبدالله بن عمر بن عبدالبر ، توفي (٤٦٣ هـ) تحقيق فواز احمد زملي ، مؤسسة الريان

الريان - دار بن حزم : ط١ ، (٢٠٠٢ م) ، ٣٨٨/٢ .

(٧) الفروق، أبو العباس شهاب الدين احمد بن ادريس القرافي المتوفي(٦٨٤هـ)، عالم الكتب، بيروت، (١٩٩٠م)، ١١٠/٢.

المبحث الثالث: منهج الإمام أحمد بن حنبل في التوقف عن الفتوى في بعض المسائل نموذجاً :

المطلب الأول : منهج الإمام فيما لا نص فيه ولا أثر : برزت شخصية الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى في مجالات متعددة فهو فقيه ، ومحدث ، وزاهد مع توسعه أيضاً في عدد من العلوم الأخرى و الحفظ فهو من أئمة الأمة ، فهو مفتى عصره و يأخذ النصوص و الآراء الفقهية موافقاً أو معارضاً أو مُعللاً لما ذهب إليه ويعرض الاختلاف في المسائل الفقهية عموماً ، ويذكر الأدلة ، ويجيب على الاعتراضات بالدليل ومستشهداً من القرآن و السنة و أقوال الصحابة و اذا نقل عن الإمام أحمد قولان صريحان مختلفان في وقتين و تعذر الجمع فإن علم التاريخ فالثاني مذهبه ، و إن جهل التاريخ فمنهجه ما كان على كتاب الله و سنة رسوله أو على أثر من الصحابة أو مقاصده ، و إن تساويا نقلاً و دليلاً فمنهجه التوقف، و إذا كانت مسألة واحدة يُعد مذهباً له وكل واجب موسع أو مخير خير المقلد بينها و إذا قال (أكره) أو (لا يعجبني) أو (لا أحبه) حكمه للندب، وقيل للوجوب، وقوله (أخشى) أو (أخاف) أو (كيجوز) وقيل (وقف)، وقال في أداب المفتي وقلت: إن نص الإمام على عنته، أو أوما إليها، كان مذهباً وإلا فلا، إلا أن تشهد أقواله، و أفعاله، أو أحواله للعلة المستنبطة، بالصحة، و التعيين^(١). إذن منهجه في التوقف ليس يعتمد على أمر معين فهو موسوعة فقهية يعتمد على أمر النقل و العقل ، وعرف البلد ، وحالة المستفتي و الزمان ، والمكان كل ذلك ينظر من خلال المسألة الفقهية. وسنختصر على مسألة تبين لنا منهج الإمام أحمد بن حنبل في التوقف نموذجاً و توقف الإمام أحمد في قراءة الأطرش خلف الإمام في الصلاة الجهرية لكونه لا يسمع قراءة القرآن من الإمام والتي تشتمل على صلاة الفجر و المغرب و العشاء . وقد سئل رحمه الله عن الأطرش هل يقرأ قال : لا أدري^(٢). أنه لم يرد بشأنه نص أو أثر حتى يعتمد في فتواه ولا قول صحابي أو من التابعين . لم يجد بين مقتضى القياس عليها وهو وجوب القراءة أو استحبابها أو حتى لايشوش على المصلين فحصل تعارض بين مقتضى القياس ، أو لمنع مفسدة قد تحصل وقد جاء في كتاب المغني احتمال ان يشرع في حقه القراءة، لأنه لا يسمع ، فلا يجب عليه الإنصات كالبعيد ، ويحتمل أن لا يقرأ كي لا يخلط على الإمام فأن سمع هممته ولم يفهم أنه لا يقرأ اذا سمع الحرف بعد الحرف^(٣).

(١) كتاب الفروع ، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج مس الدين المقدسي ، المتوفي : (٧٦٣ هـ)،تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ٢٠٠٣ م ، ٤٥/١ .

(٢) ينظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين أبو الحسن بن سليمان المرادوي المتوفي سنة (٨٨٥هـ)، ط٢، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ٢٣١/٢ .

(٣) المغني، الموفق الدين عبدالله بن أحمد ابن المقدسي، المتوفي سنة(٦٢٠هـ)، دار مكتبة القاهرة،(١٩٦٨م)، ٤٠٧/١ .

المطلب الثاني : حكم التوقف عن الفتيا عند الإمام أحمد : التوقف حكمه هو حكم

المجمل كما جاء في كتاب دلالة الكتاب و السنة للدكتور عبدالله عزام ثم قال : (المجمل ما لم تتضح دلالاته من قول أو فعل : و الدليل الذي يرد هو اللفظ الذي يزيل إجمال الفعل)^(١) و من الأمثلة على وجود الفعل قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه البخاري قوله : صلى الله عليه وسلم (صلوا كما رأيتموني أصلي)^(٢). في فريضة الصلاة و كذلك في فريضة الحج ما رواه ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً يقول (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمي على راحلته يوم النحر و يقول لتأخذوا مناسككم فإنني لا أدري لعلى لا أحج بعد حجتي هذه)^(٣). وكذلك يعتبر التوقف هو الحكم على الشيء حتى تتضح صورته ، وقد جاء في كتاب ابن حزم : (الأفعال موقوفة على دليلها فما قام منها دليل على وجوبه صير اليه وما قام منها دليل على أنه مندوب أو مباح صير إليه ، و ممن قالوا بهذا أبو بكر الصيرفي ، وأبو بكر بن فورك وقال سائر الشافعيين و جميع أصحاب أهل الظاهر ليس شيء من أفعاله عليه السلام واجباً ، وإنما ندبنا إلى أن نتأسى به عليه السلام فيها وألا نتركها على معنى الرغبة عنها . ولكن نترك سائر ما ندبنا إليه مما فعلناه أجراً و إن تركناه لم نأثم و لم نؤجر إلا ما كان من أفعاله بياناً لأمر أو تنفيذاً لحكم فهي حينئذ فرض ، لأن الأمر قد تقدمها فهي تفسير الأمر ، وقال علي وهذا هو القول الصحيح الذي لا يجوز غيره)^(٤). يفهم أي أن كل فعل موقوف على دليله و يعتبر الموقوف حكمه الإجمال فلا بد أن نعرف المجمل حتى تكتمل الصورة في الذهن . تعريف المجمل عند الإمام الشيرازي حيث جاء في كتاب اللمع في باب ذكر وجوه المجمل ، و أما المجمل فهو (ما لا يعقل معناه من لفظه و يفتقر في معرفة المراد إلى غيره وذلك على وجوه منها أن يكون اللفظ لم يوضع للدلالة على شيء بعينه كقوله (وآتوا حقه يوم حصاده) و كقوله صلى الله عليه وسلم (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم و أموالهم إلا بحقها)، فإن الحق

(١) دلالة الكتاب و السنة على الاحكام من حديث البيان و الإجمال و الظهور و الخفاء ، للدكتور عبدالله عزام ، دار المجتمع ، للنشر و التوزيع ، ط ١ ، (٢٠٠١ م) ، ص ٥٢٤ .

(٢) الجامع الصحيح ، محمد بن اسماعيل بن المغيرة البخاري ، المتوفي (٢٥٦ هـ) ، دار الشعب - القاهرة ، ط ١ ، (١٩٨٧ م) ، كتاب الاذان رقم الحديث (٦٣١) ، ١/١٦٢ .

(٣) الجامع صحيح ، ابو الحسين مسلم بن شجاع بن مسلم القشيري ، دار الجيل ، بيروت - باب استحباب رمي جمرة العقبة ، رقم الحديث (٣١٩٧) ، ٤/٧٩ .

(٤) الأحكام في اصول الأحكام، أبو محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم الاندلسي الظاهري ، المتوفي (٤٥٦ هـ) دار الحديث - القاهرة ، ٤/٤٤٧ .

التوقفات الفقهية عند الامام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى (دراسة تأصيلية تطبيقية)

د. ظافر هاشم مهدي

مجهول الجنس و القدر فيفتقر إلى البيان^(١). والمُجمل عرفه البيهوتي رحمه الله قال : المجمل : (هو ما احتمل أمرين فأكثر على السواء ضد المفسر)^(٢).

مثال : اذا قال انسان لزيد له عليّ كذا قيل له فسرّه اي فسر ما اقررت به لينأتى إلزامه به ، فإن فسرّه بأقل شيء قيل تفسيره ، إلا أن يكذبه المقر ويدعي جنساً آخر فيُبطل إقراره^(٣). فالتوقف يُعد مجملاً حتى يأتي تفسيراً ليفسر لنا ما أبهم به من إحدى ادواته ، أو من أسباب التوقف التي ذكرناها انفاً. فإذا كان التوقف من حكم الاجمال فهل يعد التوقف مذهباً؟ وأختلف الفقهاء في التوقف هل يعد مذهباً، على قولين، القول الأول: ذهب الحنابلة الى أن التوقف يكون مذهباً فإن سئل الإمام وتوقف كان مذهباً فيها التوقف، حيث جاء في كتاب المدخل لابن بدران قوله: (لو قال بكذا أو ذهب ذاهب إليه يريد خلافه كان مذهباً فيها الوقف)^(٤). والقول الثاني: ذهب الشافعية وبعض المالكية على التوقف لا يعتبر مذهباً وذلك بما جاء في كتاب المحصول حيث قال: (ام كان متوقفاً في المسألة ولم يظهر له وجه رجحان، والمتوقف لا يكون له فيها قول واحد فضلاً عن القولين)^(٥) والذي يميل اليه الباحث هو القول الأول التوقف يعد مذهباً لأنه قد أفتى بالمسألة السكوت عنها أفضل فيكون مذهباً فيها التوقف، كما جاء في تعريف التوقف اصطلاحاً عدم ابداء قول في المسألة لعدم وجود وجه للصواب فيها.

المطلب الثالث : بعض المسائل التي توقف فيها الإمام أحمد (رحمه الله تعالى):

من خلال البحث في كتب الحنابلة التي وقفت عليها ، وهذا لا يعني أنه لا توجد مسائل أخرى غير هذه المسائل فهناك مسائل متفرقة في أبواب الفقه العبادات و المعاملات والأحوال الشخصية كثيرة ولكن سأذكر نماذج من هذه الابواب ثم أقوم بدراسة بعض هذه المسائل و الخلاقات الفقهية وأراء العلماء و أسباب التوقف في المسألة قدر الامكان من خلال منهج الإمام في التوقف الذي ذكرناه :

(١) اللع في اصول الفقه ، أبو اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ، المتوفى (٤٧٦ هـ) دار الكتب العلمية ، ط٢ (١٤٢٤ هـ) ، ٤٩/١ .

(٢) الروض المربع شرح زاد المستقنع ، منصور بن يونس بن إدريس البيهوتي ، توفي (١٠٥١ م) ، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض ، ٤٤٩/٣ .

(٣) ينظر المصدر نفسه : ٤٤٩/٢ .

(٤) المدخل الى مذهب الإمام احمد بن حنبل، عبدالقادر بن احمد بن مصطفى بن محمد بدران، المتوفى (١٣٤٦)، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ١٤٠١، ١٣٤/١ .

(٥) المحصول، أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسن التميمي الرازي، المتوفى (٦٠٦)، تحقيق طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٧ م، ٣٩١/٥ .

- ١- سُئِلَ الإمام عن من نسي الماء في رَحَلِهِ أو موضع يمكنه استعماله وصلى بالتيمم هل يجزئهُ التيمم؟ فقد توقف الإمام أحمد رحمه الله (١).
- ٢- سُئِلَ الإمام عن مسألة المسافر أيها أفضل أن يُتِمَّ أم يقصر في الصلاة؟ فقال : أن المُسافر أن شاء صلى ركعتين ، و إن شاء أتم وروي عنه أنه توقف ، وقال : أنا أحب العافية(٢).
- ٣-مسألة : سُئِلَ الإمام أحمد رحمه الله عن سنة الفجر راكباً توقف الإمام أحمد في موضوع في سنة الفجر راكباً القياس مَنَعَ فعل السنن راكباً تبعاً للفرائض(٣).
- ٤- سُئِلَ الإمام أحمد عن المرأة ترفع يديها في الدعاء بعد الصلاة كالرجل هل يُسن لها ؟ توقف الإمام أحمد عن الجواب عن ذلك (٤).
- ٥- سُئِلَ الإمام أحمد عن الرجل وهو في الصلاة ورأى ضريراً مسلماً يقع في البئر فلا بأس برده وقد قيل يقطع الصلاة ويرده فإن كان الضرير كافراً فقد توقف أحمد عن الجواب(٥).
- ٦- سُئِلَ رحمه الله إذا صلت المرأة في صف الرجل لم تبطل صلاتها و هل تُبطل صلاة من يليها من الرجال ؟ توقف أحمد رحمه الله(٦).
- ٧-مسألة : ضم الذهب و الفضة أحدهما الى الآخر ما لا يبلغ نصاباً بمفرده وأنه للزكاة . توقف الإمام أحمد لأنه لم يبلغ كل واحد منهما نصاباً(٧).
- ٨-مسألة : هل يجوز حل السحر بشيء من السحر نفسه فقد توقف الإمام أحمد عنه (٨).
- ٩-مسألة : هل يجوز القصاص حيث سُئِلَ الإمام أحمد يجب للولد على أمه قصاص وقد توقف أحمد رضي الله عنه عن هذه المسألة (٩).

(١) المغني ، موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي ، المتوفي (٦٢٠ هـ) مكتبة القاهرة ، ١٩٦٨ م ، ١/١٧٨.

(٢) ينظر المصدر نفسه : ٢/١٩٧.

(٣) كتاب الفروع ، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج شمس الدين المقدسي ، المتوفي (٧٦٣ هـ) ، تحقيق عبدالله التركي ، ط١ ، (٢٠٠٣ م) ، ٣/٣٦٧.

(٤) المستوعب ، الإمام نصير محمد بن عبدالله السامري الحنبلي ، توفي (٦١٦ هـ) ، تحقيق عبدالملك بن عبدالله بن دهب ، ٢٠٠٣ م ، ١/١٨٧.

(٥) ينظر المصدر نفسه : ١/٢٠٧.

(٦) ينظر المصدر نفسه : ١/٢٤١.

(٧) المغني لابن قدامة : ٣/٣٦ .

(٨) المصدر نفسه : ٩/٣٢.

(٩) المصدر نفسه : ١٠/٤٨٥.

التوقفات الفقهية عند الامام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى (دراسة تأصيلية تطبيقية)

د. ظافر هاشم مهدي

١٠-مسألة : شهادة الأخرس : قال الإمام أحمد رحمه الله من كان أصم لا تجوز شهادته قيل له فإن كتبها قال لم يبلغني في هذا شيء (١).

هذه بعض المسائل التي توقف الإمام فيها كنموذج وسنذكر بعض المسائل بشيء من التفصيل في ذكر أسباب التوقف دراسة تطبيقية حول بعض المواضيع الفقهية.

المسألة الأولى: سئل الإمام أحمد رحمه الله في باب البيوع عن مسألة : (إذا كان المقضي الذي في الذمة مؤجلاً) (٢). توقف رحمه الله حيث جاء في نص المسألة : لو كان لرجل على رجل دنانير فقضاه دراهم شيئاً بعد شيء صح ذلك ؟ توقف الإمام قال القاضي لأنه يحتمل هذا الحكم أكثر من وجه و يجوز اقتضاء أحد النقدين عن الآخر ويكون صرفاً بعين و ذمة لحديث ابن عمر ، (لا بأس أن تأخذها بسعر يومها) أي يسدد ويعطي الدائن عملة مغاير للعملة التي استدانها منه فلا بأس بذلك ولا مانع بشرط بسعر يومها ، فان كان في ذمته ذهباً وأراد أن يسدد فضةً فينظر للقيمة أي الذهب عند السداد و حديث ابن عمر (كنت أبيع الإبل بالبقيع فأبيع بالدنانير و أخذ بالدرهم) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تتفرقا وبينكما شيء (٣) فإن كان الذي في الذمة مؤجلاً اي الدين على الشخص مؤجلاً ، هل يجوز أخذ أحد النقدين الذهب أو الفضة ، فقد توقف الإمام أحمد لأنه غير مستحق القبض بعد ، فكان القبض ناجزاً في أحدهما و التأخير يأخذ قسطاً من الثمن (٤) ، و منعه الإمام مالك (٥) كذلك لكونه غير مستحق القبض ، وجوزه أبي حنيفة (٦) لأن ما في

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ، تقي الدين أحمد عبدالحليم عبدالسلام بن محمد بن تيمية ، التوفي (٧٢٨ هـ) ، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٧ م ، ٥/٥٧٧.

(٢) المغني ، لابن قدامة المقدسي ، ١٠٨/٦.

(٣) سنن الترمذي الجامع الصحيح ، أبو عيسى محمد بن عيسى بن الترمذي توفي (٢٧٩ هـ) ، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف ، دار الفكر بيروت - لبنان ، ورقم الحديث (١٢٦٠) باب ماجاء في الصرف ، ٤/٣٥٦ وقال الترمذي هذا الحديث عند بعض أهل العلم : أن لا بأس به .

(٤) المغني لابن قدامة : ١٠٨/٦ .

(٥) ينظر : شرح التلقين ، ابو عبدالله محمد بن علي المالكي المتوفي (٥٣٦ هـ) ، تحقيق محمد المختار السلامي ، دار الغرب الاسلامي ، ط١، ٢٠٠٨ م ، ٢/٣٦٦.

(٦) ينظر : الأصل ، أبو عبدالله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني المتوفي (١٨٩ هـ) ، تحقيق محمد بوينو كالن ، ابن حزم ، بيروت - لبنان ، ط١ (٢٠١٢ م) ، ٢/٥٩٤.

الذمة بمنزلة المقبوض فكانه رضي بتعجيل المؤجل ، وعند الشافعي^(١) المنع لان ما في الذمة لا يستحق قبضه ، فكان القبض ناجزاً في أحدهما ، و الناجز يأخذ قسطاً من الثمن . هذا ما ذهب اليه أئمة العلماء في مسألة توقف فيها الإمام أحمد (رحمه الله تعالى) و الذي يبدو أن رأي الإمام أبي حنيفة رحمة الله أن ما في الذمة بمنزلة المقبوض أميل إليه . كما جاء في كتاب البيوع في البدائع الصنائع (لا يشترط الأجل في المكيلات و الموزونات و العدديات المتقاربة ، لأن هذه الاشياء كما ثبتت ديناً في الذمة مؤجلاً بطريق السلم تثبت ديناً في الذمة مطلقاً لا بطريق السلم بل بطريق القرض فكان لثبوتها أجلاً ، فان ذكر الاجل جاز و ثبت الأجل كالسلم ، وإن لم يُذكر جاز كالقرض)^(٢).

المسألة الثانية: الطلاق بالمشيئة : إذا قال لزوجته أنت طالق إن شاء الله أو لعبدك أنت حر إن شاء الله تعالى فقد توقف الإمام أحمد في الجواب و السبب لأنه لا يوجد هنا استثناء فيها و أنه ليس من الايمان ولذلك يُعد من الكنايات الظاهرة ، وكره الإمام أحمد أن يفني في الكنايات . والطلاق يكون بصفة معروفة عند الفقهاء وهي (أنت طالق)^(٣). وقال الإمام مالك رحمه الله : (لا يؤثر الاستثناء في الطلاق شيئاً وهو واقع ولا بُد من وقوعه)^(٤). بخلاف أبي حنيفة، و الشافعي، وقولهم لم يقع الطلاق بالمشيئة ، جاء في كتاب الاختيار (الطلاق بالمشيئة تعليق بشرط لا يُعلم وجوده، فلا يقع بالشك إذ المطلق بالشرط عدم قبلة)^(٥) ، و أيضاً جاء في كتاب الحاوي للماوردي (لا يجوز أن يُطلقها إلا بعد عرض الطلاق عليها وسؤالها عن مشيئتها فتصير حينئذ

(١) ينظر : الحاوي الكبير ، ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي ، المتوفي (٤٥٠ هـ) ، دار الفكر - بيروت ، ٧٩١/٥ .

(٢) بدائع الصنائع في الترتيب الشرائع ، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني ، ت(٥٨٧ هـ) ، دار الكتب العلمية ، ط٢ ، ١٩٨٦ م ، ١٩٣/٤ .

(٣) المغني ، لابن قدامة المقدسي ، ٤٨٨/١٣ .

(٤) بداية المجتهد و نهاية المقتصد ، لابو الوليد محمد بن احمد بن رشد ، القرطبي ، المتوفي (٥٩٥ هـ) ، دار الحديث ، ٢٠٠٤ م ، ١٩/٣ .

(٥) الاختيار لتعليل المختار ، عبدالله محمود الموصللي الحنفي ، المتوفي (٦٨٣ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٢/٣ .

التوقفات الفقهية عند الامام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى (دراسة تأصيلية تطبيقية)

د. ظافر هاشم مهدي

مشيئتها معتبرة على الفور ، فإن عجلها وقع الطلاق و إن تراخت لم يقع الطلاق بعدها لفساد المشيئة^(١).

والذي يبدو لي أن الطلاق بالمشيئة يُفهم منه كما جاء في كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد (هل يتعلق الاستثناء بالأفعال الحاضرة الواقعة كتعلقه بالأفعال المستقبلية أولاً يتعلق ؟ وذلك أن الطلاق هو فعل حاضر فمن قال لا يتعلق به قال : لا يؤثر الاستثناء ، ولا اشتراط المشيئة في الطلاق ، ومن قال يتعلق به قال يؤثر فيه ، و أما إن علق الطلاق من تصح مشيئته ويتوصل الى علمها ، فلا خلاف في مذهب مالك أن الطلاق يقف على اختيار الذي علق الطلاق بمشيئته^(٢)).

ولهذا عند الحنيفة و الشافعية إذا استثنى المطلق مشيئة الله لم يقع الطلاق . وعند أحمد رحمه الله توقف لأنه ليس في الطلاق استثناء ولا كناية.

والذي يميل اليه الباحث وقوع الطلاق ، وهو الراجح والله تعالى أعلم وهذا ما علق عليه الإمام بن رشد أن الطلاق يقع .

المسألة الثالثة: الوصية للعترة: ثبتت مشروعية الوصية بالقران الكريم، فقله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ)^(٣) وقد نهى العلماء على جواز الوصية لوارث و إنما هي جائزة لغير الورثة من الأقارب وغيرهم وصار الخلاف في الوصية للعترة .

والعترة : لغة، (هم نسل الإنسان ، وقيل أقارب الرجل الأذنون ، من عتر الرمح إذا اشتد ، والأولياء من الأقارب، تشتد العناية بهم)^(٤).

والعترة : يحتمل ان يدخل في ذلك عشيرته و أولاده و يحتمل أن يختص من كان لولده ، ويقصد

(١) الحاوي الكبير ، ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي ، المتوفي (٤٥٠ هـ) ، تحقيق

على بن محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٩٩٩ م) ، ١٧٩/١ .

(٢) بداية المجتهد و نهاية المقتصد ، بن رشد ، ٩٩/٣ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ١٨٠ .

(٤) التوقف على مهمات التعاريف ، زين الدين محمد بن زين العابدين المتوفي (١٠٣١ هـ) ، عالم الكتب - القاهرة ،

ط ١ (١٩٩٠ م) ، ٣٧٥/١ .

بالعشيرة هي القبيلة^(١) وجاء في كتاب التهذيب : ولو وصى لعترته هم (الأولاد و أولاد الأولاد)^(٢). اختلف مفهوم العترة عند الفقهاء و اللغويين ، وفي كتاب حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب في المذهب المالكي : قوله(وعترته)، و أن العترة تشمل ولد الرجل و ذريته ، وعقبه من صلبه ، ولا تعرف العرب من مفهوم العترة غير ذلك^(٣)، ويكون مفهوم العترة حسب العرف الجاري في البلد الذي يسكن فيه ولذلك سئل الإمام أحمد عن الرجل يوصي لعترته فقد توقف عن الجواب^(٤)، لاحتمال أن يدخل في ذلك عشيرته و أولاده ، ونحتمل أن يختص من كان من ولده ، و ولده من الذكور والإناث و ان سفلوا فتصرف الوصية اليهم ، وأختلف الفقهاء في تعريف العترة او مفهوم العترة فإذا اختلف الناس في المفاهيم أصبح على المفتي التوقف لعدم وجود إجماع على لفظ معين يتفق عليه الجميع ، ولهذا السبب توقف الإمام رحمه الله تعالى لتعارض مفهوم العترة عند كل بلد حسب العرف الجاري في التفسير ، ولفظ العترة يحتمل أكثر من معنى فلما لم يثبت لدى الإمام نص يحدد المقصود الشرعي من هذا اللفظ توقف ، ولعدم القدرة على تعيين المراد من كلمة العترة ، وهذا هو الصحيح عند المفتي عندما يشكل عليه الأمر يتوقف الى أن يثبت له الصحيح و الله اعلم.

الخاتمة وأهم النتائج

- ١_ يُعدُّ أهم أسباب التوقف عند الإمام أحمد رحمه الله تعالى الورع في الدين ، وتعارض الأدلة الشرعية.
- ٢_ لفظ (لا أدري ، لا أعلم) تدل على التوقف بمجرد إطلاقها دون حاجة الى قرينة.
- ٣_ توقفات النبي صلى الله عليه وسلم و من بعده الصحابة و التابعون أصل من الأصول التي ينبني عليها في التوقف عن الفتوى.
- ٤_ يُعدُّ السكوت عن الاجابة عند المفتي هو بمثابة توقف عن الفتوى.
- ٥_ كثرة التوقف عن الفتوى لا تقلل من منزلة العالم العلمية .

(١) ينظر : الصحاح تاج اللغة ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري المتوفي (٣٩٣ هـ) ، تحقيق احمد عبدالغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٤ (١٩٨٧م) ، ٧٤٧/٢.

(٢) التهذيب ، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفوي الشافعي ، المتوفي (٥١٦ هـ) ، دار الكتب العلمية ، ط١ (١٩٩٧م) ٧٩/٥.

(٣) حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب ، لإبو الحسين على بن محمد الصقيدي العدوي ، المتوفي (١١٨٩ م) ، تحقيق يوسف الشيخ ، دار الفكر - بيروت ، ١٩٩٤ م ، ٦/١.

(٤) ينظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، للمرداوي، ٩٩/١٦، وينظر: المفني، ابن قدامة المقدسي ، ٥٣٤/٨.

التوقفات الفقهية عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى (دراسة تأصيلية تطبيقية)

د. ظافر هاشم مهدي

- ٦_ عدم الترجيح في المسألتين أو القولين عند المفتي والسكوت يعتبر توقفاً.
- ٧_ اذا نقل عن الإمام أحمد رحمه الله أكثر من رواية في مسألة وكان من بينها رواية بالتوقف نرجع تاريخ رواية التوقف عن الروايات الأخرى .
- ٨_ لم يذكر الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله عن سبب توقفه عن الفتوى في المسألة التي عرضت عليه.
- ٩_ اكثر المذاهب توقفاً في الفتوى هو مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى .
- ١٠_ التوقف لأي سبب لا يعني ترك الاجتهاد في المسائل الفقهية بل هو تمهل عند العالم الى أن يظهر له الدليل على المسألة بعد البحث و الاجتهاد والتقصي عن أصل المسألة .
- ١١_ طريقة الاستدلال عند الإمام أحمد في المسألة يدل على رسوخ علمه في الحديث النبوي وتمكنه من معرفة مآلات الامور .
- ١٢_ تبدو ظاهرة التوقف عند الإمام أحمد بن حنبل مظهراً بارزاً في المذهب الحنبلي .
- ١٣_ ان التوقف عن الفتوى ليس هو مبدأ الإمام أحمد رحمه الله فقط بل إنه ما من إمام من أئمة الأمة إلا وتوقف في مسائل كثيرة .
- ١٤_ الإمام أحمد رحمه الله إذا سئل عن مسألة فتوقف فإن مذهبه فيها التوقف.

التوصيات

أوصي طلبة العلم الشرعي و طلبة الدراسات في الجامعات الإسلامية وجميع من تصدر للإفتاء من العلماء التريث في الفتوى و أن لا يتورع عن قول (لا أعلم) ويكون الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى قدوته في الإفتاء ، وعلى المستفتي أن يذهب الى دار الإفتاء الرسمية في بلاده أو أي دار إفتاء يوجد فيها علماء ربانيون لي طرح عليهم ما يشاء من الأسئلة و من الأمور الشرعية والمستجدات الفقهية المعاصرة ، وليتحقق مبتغاه من السؤال .،والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين .

المصادر والمراجع :

- (١) أعلام النبلاء ، شمس الدين الذهبي ، المتوفي (٧٤٨ هـ) ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٩ هـ .
- (٢) إعلام الموقعين ، لابن القيم الجوزي ، دار الجيل ، بيروت - لبنان ، ١٩٧٣ ، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد ، ٣٣/١ .
- (٣) الأحكام الشرعية الكبرى ، عبدالحق بن عبدالرحمن بن ابراهيم الازدي المعروف بابن الخراط ، التوفي (٥٨١ هـ) ، تحقيق حسين ابن عكاشة ، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية ، ط١ ، ٢٠٠١ م ، ٢٠٥/٤ .
- (٤) بدائع الصنائع في الترتيب الشريع ، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني ، ت (٥٨٧ هـ) ، دار الكتب العلمية ، ط٢ ، ١٩٨٦ م ، ١٩٣/٤ .
- (٥) بداية المجتهد و نهاية المقصد ، لابو الوليد محمد بن أحمد بن رشد ، القرطبي ، المتوفي (٥٩٥ هـ) ، دار الحديث ، ٢٠٠٤ م ، ١٩/٣ .
- (٦) تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ابو بكر أحمد بن علي بن ثابت ، ت (٤٦٣ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا ، ط١ سنة (١٤١٧ م) ، ٢٧٦/٨ .
- (٧) التوقيف على مهمات التعاريف ، زين الدين محمد بن زين العابدين المتوفي (١٠٣١ هـ) ، عالم الكتب - القاهرة ، ط١ (١٩٩٠ م) ، ٧٥/١ .
- (٨) التهذيب ، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفوي الشافعي ، المتوفي (٥١٦ هـ) ، دار الكتب العلمية ، ط١ (١٩٩٧ م) ، ٧٩/٥ .
- (٩) الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبدالله محمد بن أحمد أبي بكر شمس الدين القرطبي ، (المتوفي ٦٧١ هـ) ، دار الكتب المصرية - القاهرة ، ١٩٦٤ م ، تحقيق أحمد البردوني ، ٢٨٥/١ .
- (١٠) جامع البيان في تأويل القرآن ، محمد بن جرير بن زيد أبو جعفر الطبري ، المتوفي (٣١٠ هـ) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، (٢٠٠٠ م) ، ٧٩/١ .
- (١١) الجامع الصحيح ، محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المفيرة التجاري ، المتوفي (٢٥٦ هـ) ، دار الشعب _ القاهرة ، ط١ ، (١٩٨٧ م) ، باب كتاب بدء الوحي رقم الحديث (٧١٤) ، ص ١٨٣/١ .
- (١٢) جامع بيان العلم وفضله ، أبو عبدالله بن عمر بن عبدالبر ، توفي (٤٦٣ هـ) تحقيق فواز أحمد زمرلي ، مؤسسة الريان - دار بن حزم : ط١ ، (٢٠٠٢ م) ، ٣٨٨/٢ .
- (١٣) الأحكام في اصول الفقه ، أبو اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ، المتوفي (٤٧٦ هـ) دار الكتب العلمية ، ط٢ (١٤٢٤ هـ) ، ٤٩/١ .

التوقفات الفقهية عند الامام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى (دراسة تأصيلية تطبيقية)

د. ظافر هاشم مهدي

- (١٤) الحاوي الكبير، ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي، المتوفي (٤٥٠هـ)، تحقيق علي بن محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ١، (١٩٩٩ م)، ١٧٩/١.
- (١٥) حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب، لإبو الحسين علي بن محمد الصقدي العدوي، المتوفي (١١٨٩ م)، تحقيق يوسف الشيخ، دار الفكر - بيروت، ١٩٩٤ م، ٦/١.
- (١٦) دلالة الكتاب و السنة على الاحكام من حديث البيان و الإجمال و الظهور و الخفاء، للدكتور عبدالله عزام، دار المجتمع، للنشر و التوزيع، ط ١، (٢٠٠١ م)، ص ٥٢٤.
- (١٧) رد المختار على الدر الختار، بن عابدين محمد امين ابن عمر بن عبدالعزيز، المتوفي (١٢٥٢هـ)، دار الفكر بيروت - لبنان، ط ٢ الثانية، ١٩٩٢ م.
- (١٨) الروض المرعب شرح زاد المستقنع، منصور بن يونس بن إدريس الهبوي، توفي (١٠٥١ م)، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، ٤٤٩/٣.
- (١٩) سنن الترمذي الجامع الصحيح، أبي عيسى محمد بن عيسى بن الترمذي توفي (٢٧٩ هـ)، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، دار الفكر بيروت - لبنان.
- (٢٠) شرح العمدة في الفقه، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن محمد ابن تيمية الحنبلي، المتوفي (٧٢٨ هـ)، تحقيق سعود بن صالح العطشان، العبيكان - الرياض، ط ١ (١٤١٢ م)، ٤٥٦/١.
- (٢١) شرح التلقين، ابو عبدالله محمد بن علي المالكي المتوفي (٥٣٦ هـ)، تحقيق محمد المختار السلامي، دار الغرب الاسلامي، ط ١، ٢٠٠٨ م، ٣٦٦/٢.
- (٢٢) الأصل، أبو عبدالله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني المتوفي (١٨٩ هـ)، تحقيق محمد بونينو كالن، ابن حزم، بيروت - لبنان، ط ١ (٢٠١٢ م)، ٥٩٤/٢.
- (٢٣) الصحاح تاج اللغة، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري المتوفي (٣٩٣ هـ)، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤ (١٩٨٧ م)، ٧٤٧/٢.
- (٢٤) صفة الفتوى و المفتي و المستعني لابن حمدان المكتبة الاسلامي، بيروت - لبنان، ط الثالثة - ١٣٩٧ تحقيق محمد ناصر الدين الالباني، ٩٧/١.
- (٢٥) صحيحة بن حبان ينظر: صحيح ابن حبان، محمد بن حبان، المتوفي سنة (٣٤٥ هـ)، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٤١٤ هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط.
- (٢٦) فيضى القدير، شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد بن تاج العارفين على المتاوي، المتوفي (١٠٣١ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١ ١٩٩٤ م ١٢٧/٦.

- (٢٧) الفتح القدير للشوكاني ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، المتوفي (١٢٥٠ هـ) ، دار بن كثير ، دمشق _ بيروت ، ط١ ، ١٤١٤ هـ ، ٧١/٥ .
- (٢٨) الفروق ، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن ادريس القرافي المتوفي (٦٨٤ هـ)، عالم الكتب ، بيروت، (١٩٩٠م)، ١١٠/٢ .
- (٢٩) الفروع ، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج مس الدين المقدسي ، المتوفي : (٧٦٣ هـ)، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ٢٠٠٣ م ، ٤٥/١ .
- (٣٠) الفتاوى الكبرى لابن تيمية، تقي الدين أحمد عبدالحليم عبدالسلام بن محمد بن تيمية، التوفي (٧٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٧ م ، ٥٧٧/٥ .
- (٣١) فتح الرحمن في تفسير القرآن ، مجير الدين محمد العلمي المقدسي الحنبلي وزارة الاوقاف و الشؤون الاسلامية _ قطر، (٢٠٠٩ م) ط١ ، ٩٩/٤ .
- (٣٢) الفتح القدير للشوكاني ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، المتوفي (١٢٥٠ هـ) ، دار بن كثير ، دمشق _ بيروت ، ط١ ، ١٤١٤ هـ ، ٧١/٥ .
- (٣٣) الكافي فقه الإمام أحمد ، ابو محمد موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامه المقدسي ، المتوفي (٦٢٠هـ) ، دار الكتب العلمية ، ط١ (١٩٩٤ م) ، ٣١٦/٢ .
- (٣٤) كتاب الفروع ، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج شمس الدين المقدسي ، التوفي (٧٦٣ هـ) ، تحقيق عبدالله التركي ، ط١ (٢٠٠٣ م) .
- (٣٥) الجمع في اصول الفقه ، أبو اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ، المتوفي (٤٧٦ هـ) ، دار الكتب العلمية ، ط٢ ، (١٤٢٤ هـ) .
- (٣٦) لسان العرب ، محمد بن مكرم بن علي بن منظور الانصاري المتوفي (٧١١ هـ) ، دار الصادر ، بيروت - لبنان ، طبعة الثالثة ، ١٤١٤ هـ - ص ٤٦/٦ .
- (٣٧) مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر عبدالقادر الرازي المتوفي (سنة ٦٦٦ هـ) ، ط الثانية ، لبنان ، بيروت ٣٠٥/١ .
- (٣٨) مسائل الإمام أحمد بن داود بن الاشعث السجستاني ، لابي داود السجستاني ، تحقيق محمد بهجت البطار ، دار المعرفة ، ط١ (١٣٥٣ هـ) ٢٧٥/١ .
- (٣٩) المغني، لموفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامه المقدسي ، المتوفي (٦٢٠ هـ) ، تحقيق عبدالله بن عبدالله المحسن التركي ، عالم الكتب ، الرياض - السعودية ، ط٣ ، ١٩٩٧ م ، ٤١٧/٧ .

التوقفات الفقهية عند الامام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى (دراسة تأصيلية تطبيقية)

د. ظافر هاشم مهدي

- (٤٠) المدخل الى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى ابن محمد بدران ، المتوفي (١٣٤٦ هـ) ،تحقق محمد امين ضناوي دار الكتب العلمية ، ط ١ (١٩٩٦ م) ، ١ / ٥١ و تسائل الإمام أحمد رواية أبي داؤد بن الأشعث ، السجستاني ، ٢٧٥/١ .
- (٤١)مسند أحمد بن حنبل ، عبدالله أحمد بن حنبل بن اسد الشيباني المتوفي (٢٤١ هـ) ، عالم الكتب بيروت ، ط الأولى_(١٩٩٨).
- (٤٢) المصنف لابن أبي شيبة ، أبو بكر عبدالله بن محمد ابن أبي شيبة ، توفي (٢٣٥ هـ) ، تحقيق محمد عوامه ، باب من رخص في الطيب عند الاحرام ، رقم الحديث (١٣٦٦٦) ، ٦٠٢/٣ .
- المطلى بالأثار ، أبو محمد على بن أحمد بن حزم الأندلسي ، متوفي (٤٥٦ هـ) ،دار الفكر بيروت - لبنان ، ٧١/٥ .
- (٤٣)المحصول ، أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسن التميمي الرازي ، المتوفي (٦٠٦ هـ) تحقيق طه جابر فياض العلواني ، مؤسسة الرسالة ، ط٣ ، ١٩٩٧ م .
- (٤٤) المجموع شرح المذهب ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، المتوفي سنة (٦٧٦ هـ) ، ط الأولى ، دار الفكر بيروت ، ١٤١٧ هـ ، تحقيق محمود مطرجي ، ٧٤/١ .
- (٤٥) المستوعب ، الإمام يصر محمد بن عبدالله السامري الحنبلي ، توفي (٦١٦ هـ) ، تحقيق عبدالملك بن عبدالله بن دهيش ، ٢٠٠٣ م ، ١٨٧/١ .
- (٤٦) الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، علاء الدين ابو الحسن بن سليمان المرادوي ، المتوفي (٨٨٥ هـ) ، ط الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، تحقيق محمد حامد الفقي ، ٢٢٩/٢ .
- (٤٧)الهداية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، محفوظ بن أحمد ابو الخطاب الكلوزاني ، تحقيق عبداللطيف هميم ، مؤسته غراس ، ط ١ (٢٠٠٤ م) ، ٤٨٦/١ .